المعهد العربي للتخطيط
Arab Planning Institute

جسر التنمية

استراتيجيات وسياسات الاستثمار في اقتصاد المعرفة في الدول العربية

إعداد
د. محمد باطويح
د. علم الدين بانقا

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد المائة والثامن والأربعون - 2019
جميع الحقوق محفوظة © المعهد العربي للتخطيط 2019

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي المؤلف وليس عن رأي المعهد

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

مدير عام المعهد العربي للتخطيط

المحتويات

مقدمة 1

أولاً: أين تكمن مشكلة الاستثمار في اقتصاد المعرفة؟..... 2

ثانياً: اقتصاد المعرفة: مفاهيم عامة 3

ثالثاً: الاستثمار في اقتصاد المعرفة 6

رابعاً: سياسات واستراتيجيات الاستثمار في اقتصاد المعرفة 15

المراجع 20

استراتيجيات وسياسات الاستثمار في اقتصاد المعرفة في الدول العربية

إعداد: د. محمد باطويح
د. علم الدين بانقا

مقدمة

تمثل المعرفة واقتصاد المعرفة في الاقتصادات المعاصرة الخاصية الجوهرية المحدّدة لنشاط مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية والاستثمارية، بالإضافة إلى كونها العنصر الحاسم في استمراروجود ونمو واستدامة هذه القطاعات، وهي العامل الأكثر أهمية في الوفاء بمتطلبات الاستدامة ومواجهة التحديات والمتغيرات التي تحيط بها في ظل التوجهات الاقتصادية العالمية، حيث يتجه الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن نحو الاستثمار المعرفي، وبحسب إحصائيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فإن ما يزيد على 50% من الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاديات الدول المتقدمة مبني على المعرفة. كما أصبح الاستثمار في صناعات التقنية الحديثة المبنية على المعرفة يشكل جزءاً رئيساً من الاقتصاد العالمي (ما يقرب من 30% من الناتج الاقتصادي العالمي)، حيث بلغت عوائد الاستثمار المعرفي على الاقتصاد العالمي حوالي 15.7 تريليون دولاراً أمريكياً؛ منها 5.0 تريليونات دولاراً في مجال التعليم والخدمات الصحية، و9.5 تريليونات دولاراً في الخدمات القابلة للتداول، و1.2 تريليون دولاراً في صناعة التقنية الحديثة.

يتجه الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن نحو الاستثمار المعرفي، وبحسب إحصائيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ما يزيد على 50% من الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاديات الدول المتقدمة مبني على المعرفة.

يعتمد الاستثمار المعرفي على توافر تقنيات المعلومات والاتصالات والتقنيات الحديثة واستخدام براءات الاختراع والابتكارات وحاضنات وحدائق التقنية ومكاتب نقل وتسويق التقنية، وإنشاء الشركات المبتدئة. وتقوم صناعة المعرفة على الموارد البشرية المؤهلة ذات المهارات العالية القادرة على دمج التقنيات الحديثة بالعمل، وتحفيز القطاع الخاص من خلال تكوين روابط وعلاقات تعاونية مشتركة بين المؤسسات البحثية والقطاع الصناعي لدعم النشاط الاقتصادي وتأسيس المشاريع المبتدئة تعتبر من أهم العناصر الأساسية.

وعلى الرغم من الاهتمام الذي أولته عدد من الدول العربية بالاستثمار في القطاعات النوعية التي تقوم على اقتصاد المعرفة، إلا أن التحديات التنموية التي تواجهها هذه الدول لا زالت قائمة. لذلك تبرز إشكالية الاستثمار في اقتصاد المعرفة من حيث تنوع مصادره وتمويله لمواجهة متطلبات التجديد والتطوير لكل مساراته ومراحله، وبحيث لا تقتصر قضية الاستثمار في المعرفة على مجرد توفير الموارد اللازمة، بل

بانتهاج أساليب تخطيطية وإدارية تكفل كفاءة استخدام هذه الموارد واعتمادها على معايير الإبداع والابتكار والجودة والنوعية المتعارف عليها ذات الميزة النسبية في هذا المجال.

تقوم صناعة المعرفة على الموارد البشرية المؤهلة ذات المهارات العالية القادرة على دمج التقنيات الحديثة بالعمل، وتحفيز القطاع الخاص من خلال تكوين روابط وعلاقات تعاونية مشتركة بين المؤسسات البحثية والقطاع الصناعي لدعم النشاط الاقتصادي وتأسيس المشاريع المبتدئة تعتبر من أهم العناصر الأساسية.

ولهذا، يتناول هذا العدد من جسر التنمية موضوع " الاستثمار في اقتصاد المعرفة في الدول العربية"، كأحد الموضوعات المهمة بهدف تسليط الضوء على أهمية الاستثمار في الركائز الأساسية لاقتصاد المعرفة والمتمثلة في التعليم والتدريب، والإبداع والابتكار، والحوافز الاقتصادية، والنظم المؤسسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والخروج برؤى جديدة تساعد في خلق جيل متعلم ومؤهل وذو كفاءة عالية وتسهم في تسريع عملية ليس في التنويع الاقتصادي فحسب، بل وفي تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تلبي تطلعات شعوب دول المنطقة العربية مستغلة في تحقيق ذلك كافة الإمكانيات المتاحة، ومتانة اقتصاديات بعض هذه الدول التي تمتلك كل مقومات النمو والتطور، ناهيك عن مكانتها على الساحة الاقتصادية الدولية، وأن لا يظل مصير التنمية والرفاهية في المنطقة العربية رهينة بأوضاع أسعار النفط وتقلباته السريعة.

لا تقتصر قضية الاستثمار في المعرفة على مجرد توفير الموارد اللازمة، بل بانتهاج أساليب تخطيطية وإدارية تكفل كفاءة استخدام هذه الموارد واعتمادها على معايير الإبداع والابتكار والجودة والنوعية المتعارف عليها في ذات الميزة النسبية في هذا المجال.

أولاً: أين تكمن مشكلة الاستثمار في اقتصاد المعرفة؟

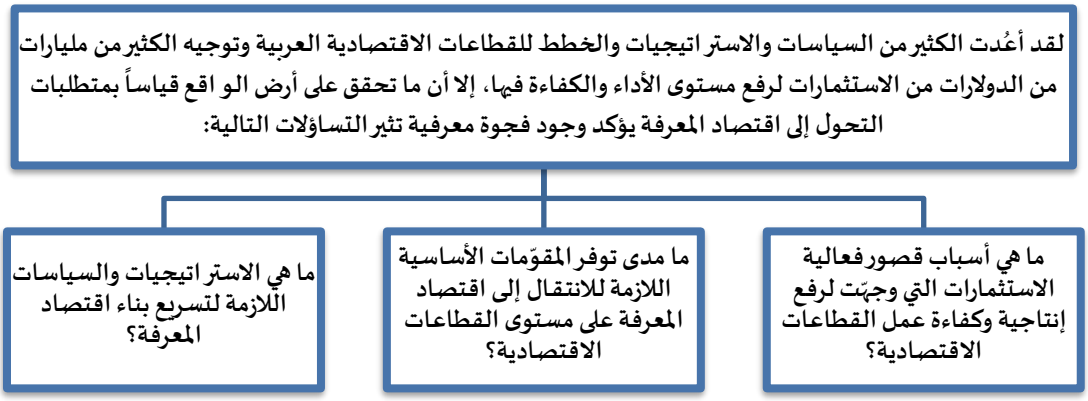

وللإجابة على مختلف الأسئلة المطروحة للوصول إلى سياسات واستراتيجيات تلبي تطلعات القطاعات الاقتصادية، لابد من إلقاء الضوء على أهمية اقتصاد المعرفة والاستثمار فيه كمدخل لإعداد سياسات واستراتيجيات لمختلف القطاعات الاقتصادية تنسجم مع التوجهات العالمية في هذا المجال.

ثانياً: اقتصاد المعرفة: مفاهيم عامة

على الرغم من أنه لا يوجد تعريف متفق عليه لمفهوم المعرفة كمورد إنتاجي يتجسد في رأس المال الفكري وقدرات ومهارات الكفاءات المتميزة، إلا أن معظم المفاهيم ركزت على العمليات الأساسية لإدارة المعرفة من حيث إنتاجها ومشاركتها وتعلمها، ومع ذلك فهي في الأساس عملية تحليل وتركيب وتقييم وتنفيذ التغيرات المتعلقة بالمعرفة لتحقيق الأهداف الموضوعة بشكل نظمي مقصود وهادف من أجل إيجاد قيمة للأعمال والتوليد للميزة التنافسية. وبهذا أصبحت المعرفة التي تعتمد على أساليب وطرق مبتكرة من أجل التعامل معها وإدارتها بطريقة مثالية، من الممارسات الشائعة عالمياً، حيث تحرص كثير من القطاعات الاقتصادية على وضع استراتيجيات وتنفيذ مبادرات وبرامج مستمرة لإدارة المعرفة كونها مؤشراً لطريقة شاملة وواضحة لفهم مبادرات التطوير ومواجهة التحديات وإعادة الهيكلة بما يسهم في مواكبة متطلبات البيئة الاقتصادية ويزيد من عوائد القطاعات الاقتصادية ورضا العاملين وولائهم وتحسين الموقف التنافسي من خلال التركيز على الموجودات غير الملموسة، أي التعامل مع أصول المعلومات المنظمة بها بما في ذلك قواعد البيانات والوثائق، والسياسات والإجراءات، بالإضافة إلى تجارب وخبرات سابقة لدى الأفراد العاملين؛ باعتبارها منهجاً لاستخلاص القيمة المضافة عند تطبيق المعرفة.

على الرغم من أنه لا يوجد تعريف متفق عليه لمفهوم المعرفة كمورد يتجسد في رأس المال الفكري وقدرات ومهارات الكفاءات المتميزة، إلا أن معظم المفاهيم ركزت على العمليات الأساسية لإدارة المعرفة من حيث إنتاجها ومشاركتها وتعلمها.

ومن المهم، الإشارة إلى أن المعرفة تنقسم إلى نوعين أساسين هما:

1- المعرفة الصريحة تشير الى المعرفة التي تنعكس في صورة كلمات وأرقام من الممكن مشاركتها بشكل رسمي ومتنظم في صورة بيانات مواصفات وكتيبات وأدلة، بمعنى آخر هي الخبرات والتجارب المحفوظة في الكتب، والوثائق أو أية وسيلة أخرى، سواء كانت مطبوعة أو الكترونية وهذا النوع من المعرفة من السهل الحصول عليه والتلفظ به بوضوح ونشره.
2- المعرفة الضمنية تشمل الرؤى، والحدس، والاحاسيس الداخلية، حيث يكون من الصعب التعبير عنها وصياغتها ومن ثم مشاركتها، فهي المعرفة الموجودة في عقول الأفراد والمكتسبة من خلال تراكم خبرات سابقة وغالبا ما تكون ذات طابع شخصي مما يصعب الحصول عليها، على الرغم من قيمتها البالغة، لكونها مختزنة داخل عقل صاحب المعرفة.

وتختلف إدارة المعرفة عن إدارة البيانات والمعلومات، حيث أن البيانات تمثل حقائق تم تسجيلها، أو سيتم تسجيلها مستقبلاً بشأن أحداث معينة، وقد تكون هذه الحقائق مستقلة غير مرتبطة ببعضها البعض، وتعتبر في ذات الوقت مدخلاً للمعلومات، في حين تمثل المعلومات ناتج لتشغيل البيانات. أما المعرفة

فهي الحصـيلة النهائية لفهم المعلومة وترجمتها في الـواقع من خلال الخبرة والتطبيق السـليم. والشـكل رقم (1)، يوضح التسلسل الهرمي والعلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة.

الشكل رقم (1): التسلسل الهرمي للعلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة

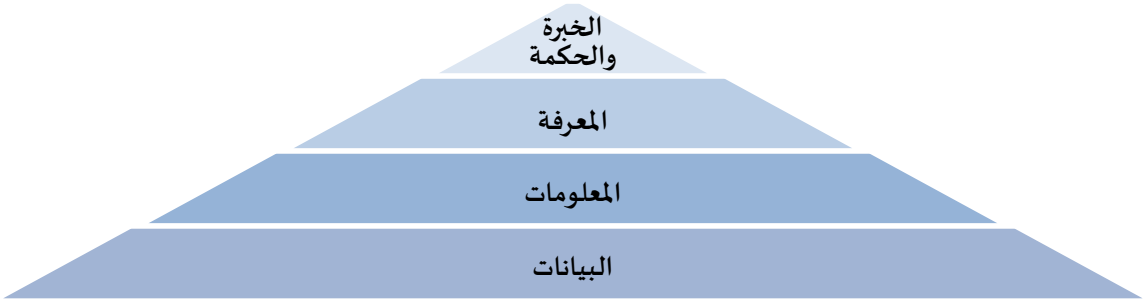

إن إدارة المعرفة تختلف عن إدارة البيانات والمعلومات، حيث أن البيانات تمثل حقائق تم تسجيلها، أو سيتم تسـجيلها مسـتقبلاً بشـأن أحداث معينة، وتعتبر في ذات الوقت مدخلاً للمعلومات، في حين تمثل المعلومات ناتج لتشـغيل البيانات. أما المعرفة فهي الحصيلة النهائية لفهم المعلومة وترجمتها في الـواقع من خلال الخبرة والتطبيق السليم.

1.2 اقتصاد المعرفة والاقتصاد المبني على المعرفة

تتعدد تعريفات اقتصاد المعرفة ولكنها تدور جميعها حـول اعتمـاد الاقتصاد على الأفكار والمعرفـة والابتكار والتقنية الحديثة كدعـائـم أساسـية للنمو الاقتصـادي. وقد عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003، اقتصـاد المعرفة هو نشـر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشـاط المجتمعي: الاقتصـاد والمجتمع المدني والسـياسـية والحياة الخاصـة وصـولاً لترقية حياة الناس، أي إقامة التنمية الإنسـانية ويتطلب ذلك بناء القدرات البشـرية الممكنة والتوزيع الناجح للقدرات البشـرية، بينما عرفت لجنة (OCED) الاقتصـاد المبني على المعرفة "هو الاقتصـاد المبني أسـاسـاً على إنتاج ونشـر واسـتخدام المعرفة والمحرك الأساسي لعملية النمو وخلق الثروة وفرص التوظيف عبر كافة الصناعات".

فالاقتصـاد القائم على المعرفة يعتبر مرحلة متقدمة من اقتصـاد المعرفة، أي أنه يعتمد على تطبيق اقتصـاد المعرفة في مختلف الأنشـطة الاقتصـادية والاجتماعية، أي دمج تكنولوجيا المعلومات مع قطاعات متعددة كالاتصالات مثل: (تشخيص الأمراض عن بعد، إجراء العمليات الجراحية عن بعد، الإنتاج عن بعد، عقد المؤتمرات عن بعد...) ليصبح الاقتصـاد مبنياً على المعرفة والعلم، أو ما يمكن أن نسـميه مرحلة ما بعد اقتصـاد المعرفة، أما الدول التي تسـعى إلى إنتاج المعرفة من ابتكار واكتسـاب ونشـر واسـتعمال وتخزين للمعرفة فهي مازالت في طور اقتصاد المعرفة (الزيادات، 2000).

يُعرّف اقتصـــاد المعرفة بأنه نشـــر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشـــاط المجتمعي: الاقتصـــاد والمجتمع المدني والســـياســـية والحياة الخاصـــة وصـــولاً لترفيه حياة الناس، أي إقامة التنمية الإنسانية، ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة، والتوزيع الناجح للقدرات البشرية.

إن تفاعل واندماج المحاور الأساسية للاقتصاد المعرفي في نشاط المنظمات والقطاعات الاقتصادية أثر بشكل مباشر على بيئة عمل هذه المنظمات والمؤسسات، التي أصبحت تتميز بإدخال تكنولوجيا المعلومات التي ساهمت في الوصول إلى المعرفة بتكلفة أقل وفي تخفيض تكلفة الاستثمار. وكذلك، انعكس أثر اقتصاد المعرفة على مرونة نظام الإدارة، والذي ساهم في رفع الإنتاجية ورأس المال، وتدني في التكلفة وضمان مستوى عالٍ من الجودة ورفع بذلك مستوى التنافسية للقطاعات الاقتصادية.

الاقتصـاد القائم على المعرفة يعتبر مرحلة متقدمة من اقتصـاد المعرفة، أي أنه يعتمد على تطبيق اقتصـاد المعرفة في مختلف الأنشـطة الاقتصـادية والاجتماعية والبيئية، أي دمج تكنولوجيا المعلومات مع قطاعات متعددة ليصبح الاقتصاد مبنياً على المعرفة والعلم.

2.2 خصائص اقتصاد المعرفة

يتميز اقتصاد المعرفة بعدد من الخصائص تتضمن الجوانب التالية:

1- **العولمة:** لم يعد سوق العمل مقصوراً داخل بلد بعينه، فالدول الأوروبية أصبحت قوة اقتصادية هائلة عندما تجاوزت حدودها السياسية والجغرافية من خلال الاتحاد الأوروبي. كذلك فالإنترنت أوجد اقتصاد بلا حدود. وأصبحت الدول الآخذة في النمو تتحدى عمالقة الصناعة في الوصول إلى المستهلكين والحصول على حصتها من السوق في كل مكان في العالم.

2- **التكيف مع رغبات العملاء:** لم تعد الميزة التنافسية في اقتصاد المعرفة تعتمد على الإنتاج المكثف والتسويق المكثف والتوزيع والسياسات الموحدة لأن مفتاح النجاح في الأعمال يرتكز على خصوصية كل مستهلك. وهذا يتطلب إنتاج سلع جيدة وخدمات مصممة خصيصاً لاحتياجات خاصة لدى المستهلكين.

3- **ندرة الكوادر والمهارات البشرية:** في ضوء النمو الاقتصادي الحالي هناك العديد من الوظائف لا تجد من يشغلها، وخاصة الوظائف التي تتطلب مهارات في تقنية المعلومات، حيث نجد الكثير من الوظائف الشاغرة التي تحتاج لمهارات معينة. وهذا يتطلب انفتاح سوق العمل حيث المهارات غير المتوفرة في بلد ما يمكن إيجادها في بلد آخر وذلك من خلال الشبكات الالكترونية .

4- **التركيز على خدمة المستهلك:** إن التنافس العالمي، والانترنت، وتحرير التجارة، وزيادة إمكانية الوصول للمعلومات، وتعدد الموزعين... كلها عوامل قوة وضعف في يد المستهلك حيث أصبح المستهلكون هم أصحاب القرار والرأي، وهذا يتطلب خبرات شاملة بالمستهلكين ورغباتهم وأن مبدأ خدمة المستهلكين هو الذي سيميز الشركات في القرن الحالي.

5- **التجارة الالكترونية:** كلما تزايد عدد مستخدمي الانترنت أصبحت التجارة الالكترونية أكثر رسوخاً، ويشمل ذلك التجارة الالكترونية التي تتم بين الشركات نفسها أو بين الشركات والمستهلكين، ويتوقع أن يصل حجم التجارة الالكترونية في السنوات القادمة إلى ما يزيد عن تريليون دولار. وهذا التوجه سيغير مجالات التوظيف من المواقع التقليدية إلى الوظائف التي تتطلب مهارات في تقنية المعلومات.

6- **الحاجة للتعلم المستمر:** من المتوقع أن يزداد عدد المتعلمين الكبار أكثر من أي وقت مضى، وستكون الحاجة للتعلم المستمر بين متطلبات جوهرية للحفاظ على قدرة الفرد للبقاء في عمله كقوة عمل منتجة.

3.2 خصائص الاقتصاد القائم على المعرفة

يتبين من الجدول رقم (1)، أهم الخصـــائص التنظيمية وخصـــائص العمل والتوظيف، وكذلك خصـائص الإنتاج بين الاقتصـاد التقليدي واقتصـاد المعرفة، مما يدل على النقلة النوعية التي طرأت على مختلف عناصر الإنتاج المختلفة وأثر ذلك على تنافسية الشركات محلياً وإقليمياً وعالمياً.

الجدول رقم (1) :أهم خصائص الاقتصاديات القديمة والجديدة

الخصائص التنظيمية		
الخصائص	الاقتصاد القديم ـ اقتصاد الانتاج	الاقتصاد الجديد ـ اقتصاد المعرفة
مجال المنافسة	وطنية	عالمية
الأسواق	مستقرة	متنافسة
حراك الأعمال	منخفض/ متوسط	مرتفع
دور القطاع العام	تجهيزي: البنية التحتية، السياسات التجارية والصناعية المقيّدة	توجيهي: الخصخصة، الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، التكتلات الإقليمية، الشراكة مع القطاع الخاص
خصائص العمالة والتوظيف		
علاقات سوق العمل	تنافسية	تضامنية / مشتركة
المهارات المطلوبة	مهارات محددة حسب الوظائف	تعلم شامل
التعليم اللازم	محدد حسب المهام	تعلم مستمر مدى الحياة، تعلم بالممارسة
أهداف السياسات	إحداث فرص التوظيف	الأجور/ الدخول المرتفعة
خصائص الإنتاج		
تكييف الموارد	موارد مادية	موارد معلوماتية والمعرفة
العاقة مع المنشآت الأخرى	مغامرات/ مخاطر مستقلة	الاتحاد والتعاون
مصادر الميزة التنافسية	الكتل الاقتصادية	التجديد، الجودة، التوعية والتكلفة
المصدر الرئيس للإنتاجية	الميكنة	الرقمية
موجهات النمو	مدخلات العوامل (العمل، الرأس المال)	الابتكار، التجديد والاختراع والمعرفة
المصدر: منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، 2012.		

ثالثاً: الاستثمار في اقتصاد المعرفة

1.3 مفهوم وأهمية الاستثمار في اقتصاد المعرفة

الاستثمار في اقتصاد المعرفة هو ذلك الاستثمار الذي يحقق أقصى استفادة من المعرفة المتاحة في دعم النمو الاقتصادي من خلال التنويع الاقتصادي والنمو الاجتماعي يستهدف الانسان من خلال تهذيب

سلوكه، وتعميق قيمه ومبادئه لتحقيق الهدف الأسمى لمفهوم التنمية الواسع والشامل والمستدام. ودعماً لهذا التوجه، ومع تطور الفكر والممارسة التطبيقية، نلاحظ اتساع مفهوم الاستثمار من إطاره التقليدي المنحصر في الاستثمار في رأس المال المادي (الاستثمار في الآلات والمعدات والمباني والمصانع وما شابهها)، ليشمل الاستثمار في الرأس المال البشري الذي يركز على تطوير قدرات ومهارات ومواهب الانسان على نحو تمكنه من زيادة إنتاجيته.

وبصفة عامة، يمكن تعريف الاستثمار في اقتصاد المعرفة، بأنه استخدام جزء من مدخرات المجتمع أو الأفراد في تطوير قدرات ومهارات ومعلومات وسلوكيات الفرد بهدف رفع طاقته الإنتاجية. وبالتالي، رفع طاقة المجتمع الكلية لإنتاج مزيد من السلع والخدمات وتحقيق الرفاهية للمجتمع، كذلك، لإعداده ليكون مواطناً صالحاً في مجتمعه، كما يمكننا تحديد مفهوم الاستثمار في المعرفة، باعتباره عملية لإمداد وتزويد مختلف المؤسسات الاقتصادية ومؤسسات النفع العام بالإمكانيات والقدرات والأموال اللازمة لمعالجة مختلف التحديات التي تواجهها، وحسن إدارة مواردها، من أجل تطوير القدرات البشرية وتحسين البنية التحتية لتحقيق أنسب استغلال للثروات والإمكانات المتاحة، وتحسين نوعية الحياة الإنسانية من خلال رفع مستوى الإنتاجية للإنسان للمشاركة الفاعلة في عملية التنمية.

الاستثمار في اقتصاد المعرفة هو ذلك الاستثمار الذي يحقق أقصى استفادة من المعرفة المتاحة في دعم النمو الاقتصادي من خلال التنويع الاقتصادي والنمو الاجتماعي يستهدف الانسان من خلال تهذيب سلوكه، وتعميق قيمه ومبادئه لتحقيق الهدف الأسمى لمفهوم التنمية الواسع والشامل والمستدام.

وبالتالي، فإن حقيقة الاستثمار في اقتصاد المعرفة ليست بالأمر الجديد، وإنما الجديد في الأمر، يتمثل في أهمية مشاركة كل شركاء التنمية في المجتمع (القطاع العام، القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني)، ليؤتي ثماره في تنمية رأس المال البشري والمعرفي من جهة، ولإعطاء الأولوية في التنافس على العائد الاقتصادي والاجتماعي ورفع مستوى جودة المخرجات في المقام الأول من جهة أخرى. وبالتأكيد، يبقى الاستثمار في المعرفة، أهم أولوية استراتيجية لكل الدول دون استثناء. ويمكن إيجاز دور وأهمية الاستثمار في اقتصاد المعرفة على النحو التالي:

- تمكين الأشخاص من التوسع في التدريب والتعليم والاستيعاب للأمور والتواصل والاختيار السليم.
- زيادة إنتاجية الفرد وموارده التي يحصل عليها وتأثير ذلك على نوعية الحياة التي يعيشها، وقد أوضحت الدراسات، بأن كل عام دراسي إضافي يزيد من مورد الفرد، بمتوسط يبلغ نحو 10%.
- بناء قوة عمل مرنة تتمتع بمهارات عالية والتي تعد العمود الفقري لأي اقتصاد ديناميكي قادر على خوض التنافس العالمي.

ناهيك عن أن الاستثمار في اقتصاد المعرفة يحقق أبعاد متعددة من منظور تنمية الموارد البشرية، منها البُعد الاجتماعي المتمثل في التعليم وتنمية قدرات الفرد الذهنية والفكرية ويكسبه الأنماط والقيم السلوكية المتوازنة، والبُعد الاقتصادي المتعلق بتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية بما يحقق التقدم للدولة ويوفر احتياجات سكانها من السلع والخدمات، والبُعد العلمي، حيث يوفر التعليم الكوادر العلمية القادرة على البحث والابتكار والاختراع والتطوير بما يسهم في إحداث التقدم التقاني في شتي المجالات الإنتاجية والتحسين المستمر في وسائل المعيشة والرفاه الاجتماعي، وكذلك البُعد الأمني والثقافي.

حقيقة الاستثمار في اقتصاد المعرفة ليست بالأمر الجديد، وإنما الجديد في الأمر، يتمثل في أهمية مشاركة كل شركاء التنمية في المجتمع (القطاع العام، القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني)، ليؤتي ثماره في تنمية رأس المال البشري والمعرفي من جهة، ولإعطاء الأولوية في التنافس على العائد الاقتصادي والاجتماعي ورفع مستوى جودة المخرجات في المقام الأول من جهة أخرى.

2.3 متطلبات ومكونات الاستثمار في اقتصاد المعرفة

شهدت معظم دول العالم مؤخراً تحولاً اجتماعياً واقتصادياً واضحاً نحو ما يسمى بمجتمع المعرفة. حيث "يولد هذا المجتمع المعرفة وينشرها ويستثمرها لتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة لمواطنيه بشكل مستدام" (المنتدى الأول لمجتمع المعرفة، 2014). وأتى هذا التحول كمرحلة جديدة من التوجه نحو مجتمع المعلومات، وينطوي التحول إلى مجتمع المعرفة على أبعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية ومؤسسية، ومن ثم تشمل المعرفة في هذا السياق، معارف في كل القطاعات والأنشطة. ولا يمكن التحول إلى مجتمع المعرفة دون التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة الذي يتميز باعتماده على عامل توليد المعرفة واستثمارها أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية. وقد وضع البنك الدولي أربع مرتكزات رئيسة لبناء واستدامة اقتصاد المعرفة:

1- الابتكار: وهو نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.
2- التعليم أساسي للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية. يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية القادرة على إدماج التقنيات الحديثة في العمل. وتنامي الحاجة إلى دمج تقنية المعلومات والاتصالات، فضلاً عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة.
3- البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية.
4- حوافز تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو. وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3.3 مكانة الدول العربية في مؤشر اقتصاد المعرفة ومؤشر التنافسية

إن الاستثمار في مختلف مجالات اقتصاد المعرفة يعتبر خياراً استراتيجياً مهماً للدول العربية، حيث سعت عدد من هذه الدول العربية إلى إرساء اقتصاد مستدام ومتنوع يرتكز على الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية ويشجع الروح الاستثمارية لدى الأفراد والمشروعات الخاصة ويكون على درجة عالية من الاندماج في الاقتصاد العالمي. وفي السياق ذاته، عملت عدد من الدول العربية على تنويع الاقتصاد وصياغة أهداف طموحة لتنمية القطاعات غير النفطية وعلى رأسها قطاع الصناعة التحويلية لما لها من دور مهم في أي تركيبة اقتصادية ناجحة ومستقرة ولما لها من دور كبير في كثافة وترابط العلاقات الاقتصادية داخل الدول العربية وخاصة في حالات الركود التي تصيب قطاعات المال والسياحة والتجارة والعقار.

وتؤكد التجارب الدولية الرائدة في مجال استراتيجيات الاستثمار في اقتصاد المعرفة أن فلسفة ومنهج التخطيط في مجال الاستثمار في مختلف ركائز اقتصاد المعرفة يرتكز على مبدأ الشراكة المجتمعية بين كل شركاء التنمية، الأمر الذي يتطلب تطوير أسس المشاركة في التمويل بين القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، بحيث يمكن الجمع بين التمويل الخاص والعام، ودون أن يعني هذا تخلي الدولة عن مسؤوليتها تجاه الإشراف والتوجيه، وتوفير وإتاحة المعرفة لجميع أفراد ومؤسسات المجتمع.

إن الاستثمار في مختلف مجالات اقتصاد المعرفة يعتبر خياراً استراتيجياً مهماً للدول العربية، حيث سعت عدد من الدول العربية إلى إرساء اقتصاد مستدام ومتنوع يرتكز على الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية ويشجع الروح الاستثمارية لدى الأفراد والمشروعات الخاصة ويكون على درجة عالية من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ووفقاً لمؤشر الاقتصاد المعرفي الصادر عن البنك الدولي 2014، وكما يبينه الجدول رقم (2)، فإن أداء بعض الدول العربية يفوق المتوسط العالمي عموماً، ولكن تبقى دون مستواها في الدول ذات الدخل المرتفع. وتتصدر دول مجلس التعاون الخليجي ترتيب الدول العربية، حيث يتراوح مؤشري المعرفة واقتصاد المعرفة فيهما بين مستويات تفوق المستوى العالمي ولكن تبقى دون مستواها في الدول ذات الدخل المرتفع. وبالرغم من تقدم بعض الدول العربية على غرار البحرين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يتضح أن مُدخلات المعرفة الأساسية وهي التعليم والابتكار هي الأدنى في أدائها وسط مؤشرات الركائز الأساسية الأربعة في مؤشر اقتصاد المعرفة. ما يعني أن الفجوة المعرفية ما زالت متسعة بين الدول العربية ودول عديدة سبقتها في الانتقال إلى مصاف اقتصاد المعرفة، وخاصة أن مُدخلات المعرفة الأساسية وهي التعليم والابتكار هي الأدنى في أدائها وسط مؤشرات الركائز الأساسية الأربعة في مؤشر اقتصاد المعرفة.

تؤكد التجارب الدولية الرائدة في مجال استراتيجيات الاستثمار في اقتصاد المعرفة، أن فلسفة ومنهج التخطيط في مجال الاستثمار يرتكز على مبدأ الشراكة المجتمعية بين كل شركاء التنمية، الأمر الذي يتطلب تطوير أسس المشاركة في التمويل بين القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، بحيث يمكن الجمع بين التمويل الخاص والعام، ودون أن يعني هذا تخلي الدولة عن مسؤوليتها تجاه الإشراف والتوجيه، وتوفير وإتاحة المعرفة لجميع أفراد ومؤسسات المجتمع.

ويتجلى ذلك في ضعف المؤشرات الكمية للتعليم وهي متوسط سنوات الدراسة والالتحاق بالثانوية والالتحاق بالتعليم العالي ولضعف عدد المقالات في المجالات العلمية وبراءات الاختراع. ويتراوح عدد سنوات التعليم في الدول العربية بين 3.6 في اليمن و9.5 في البحرين والإمارات في حين يصل إلى 12 سنة في الدول ذات الدخل المرتفع. كذلك تتراوح معدلات الالتحاق بالتعليم العالي بين 10 في اليمن و51 في البحرين في حين تصل إلى 69 في الدول ذات الدخل المرتفع. أما في مجال البحث العلمي فقد تراوح عدد المقالات المنشودة في المجالات العلمية والتقنية الدولية بين 0.8 في اليمن و90.3 في الكويت لكل مليون نسمة مقابل 560 في الدول ذات الدخل المرتفع.

الجدول رقم (2):دليل اقتصاد المعرفة للبنك الدولي والمؤشرات الفرعية (2012)

البلد	مؤشر اقتصاد المعرفة	مؤشر المعرفة	مؤشر الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي	مؤشر الابتكار	مؤشر التعليم	مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
قطر	5.84	5.50	6.87	6.42	3.41	6.65
السعودية	5.96	5.87	5.68	4.14	5.65	8.37
الامارات	6.94	7.09	6.50	6.60	5.80	8.88
البحرين	6.90	6.98	6.69	4.61	6.78	9.54
الكويت	5.33	5.15	5.86	5.22	3.70	6.53
عُمان	6.14	6.05	6.96	5.88	5.23	6.49
لبنان	4.56	4.65	4.28	4.86	5.51	3.58
الأردن	4.95	4.80	5.65	4.05	5.55	4.54
تونس	4.56	4.71	3.81	4.97	4.55	4.89
الجزائر	3.79	4.28	2.33	3.54	5.27	4.04
مصر	3.78	3.54	4.50	4.11	3.37	3.12
سوريا	2.77	3.01	2.04	3.07	2.40	3.55
المغرب	3.61	3.25	4.66	3.67	2.07	4.02
اليمن	1.92	1.58	2.91	1.96	1.62	1.17
جيبوتي	1.34	1.17	1.85	1.44	0.73	1.33
الدول العربية	4.56	4.51	4.71	4.30	4.11	5.11
العالم	5.12	5.07	5.45	7. 72	3.72	3.58

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي .

ويوضح الجدول رقم (3) المؤشرات الكمية للتعليم في الدول العربية في عام 2018، أن ضعف هذه المؤشرات تتمثل في متوسط سنوات الدراسة ومعدل الالتحاق بالتعليم العالي في الدول العربية، حيث يتراوح عدد سنوات التعليم في عام 2018 في دول المجلس بين 7.3 سنة في الكويت و10.8 سنة في الإمارات، في حين يصل إلى 14.1 سنة في المانيا و13.4 سنة في الولايات المتحدة في نفس العام. وينخفض هذا المتوسط في الدول العربية منخفضة الدخل ليصل الى 3 سنوات في اليمن و3.7 سنة في السودان في نفس العام. كذلك تتراوح

معدلات الالتحاق بالتعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي بين 15% في قطر، 67% في السعودية كأعلى معدل الدول العربية وتنخفض هذا المعدل الى 5%، 9% في كل من موريتانيا وجزر القمر على التوالي.

الجدول رقم (3) : المؤشرات الكمية للتعليم في الدول العربية 2018

الدولة	متوسط عدد سنوات التعليم المدرسي	المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم الثانوي (1%)	المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم العالي (1%)	مؤشر التعليم في دليل التنمية البشرية
الجزائر	8.0	-	43	0.664
البحرين	9.4	104	47	0.758
جزر القمر	4.8	61	9	0.473
جيبوتي	-	44	-	0.309
مصر	7.2	86	34	0.604
العراق	6.8	-	-	0.534
الأردن	10.4	70	36	0.711
الكويت	7.3	98	33	0.620
لبنان	8.7	60	38	0.637
ليبيا	7.3	-	-	0.616
موريتانيا	4.5	32	5	0.389
المغرب	5.5	70	32	0.529
عُمان	9.5	107	45	0.706
قطر	9.8	93	15	0.698
السعودية	9.5	117	67	0.787
السودان	3.7	46	17	0.328
سوريا	5.1	49	39	0.412
تونس	7.2	93	33	0.659
الإمارات	10.8	96	37	0.738
اليمن	3	51	-	0.349
المصدر: تقرير التنمية البشرية 2018				

أما الجدول رقم (4) فيوضح بعض المؤشرات الفرعية لمؤشر الابتكار في بعض الدول العربية مُقارنة بالدول ذات الدخل المرتفع والعالم للعام 2014. ويتبيّن من خلال هذا الجدول، ضعف عدد المقالات في المجالات العلمية وبراءات الاختراع في الدول العربية. فتتراوح عدد المقالات المنشورة في المجالات العلمية والتقنية الدولية بين 24.31 في السعودية و90.86 في الكويت لكل مليون نسمة، مقابل 560 في الدول ذات الدخل المرتفع، في حين يتراوح عدد براءات الاختراع بين 0 في البحرين، و3.5 في الكويت لكل مليون نسمة، مقابل 163.1 في الدول ذات الدخل المرتفع.

تؤكد تجارب من الدول، أن الاستثمار في مختلف مصادر المعرفة هو سر نجاح هذه الدول في النهوض باقتصاداتها نظراً لما لهذا الاستثمار من دور في تعزيز نهج الاقتصاد المعرفي الذي تعتبر الركيزة الأساسية للتنويع الاقتصادي وصولاً لتنمية مستدامة تحقق الرفاهية والاستقرار.

الجدول رقم (4) : بعض المؤشرات الفرعية لمؤشر اقتصاد المعرفة لبعض الدول العربية مُقارنة بالدول ذات الدخل المرتفع والعالم للعام 2014

	مؤشر الابتكار		
	مدفوعات تراخيص وحقوق الملكية	عدد المقالات في المجالات العلمية والتقنية (لكل مليون نسمة)	براءات الاختراع الممنوحة من قبل USPTO (لكل مليون نسمة)
الإمارات	غ م	49.04	1.6
البحرين	غ م	63.56	0
السعودية	0	24.31	0.92
قطر	غ م	42.49	1.29
الكويت	0	90.86	3.55
دول ذات الدخل المرتفع	299.3	560.2	163.1
العالم	54.68	114.8	27.58

المصدر: موقع المعرفة من أجل التنمية، البنك الدولي 2016.

كل ذلك، يستدعي الوقوف على أسباب نجاحات الدول الناشئة والمتقدمة في هذا المجال واستخلاص الدروس التي يمكن للدول العربية الاستفادة منها وتطبيقها بما يتوافق مع التحول لاقتصاد المعرفة بالسرعة والكفاءة المطلوبتين. ولا شك، كما أسلفنا، أن تجارب الكثير من الدول، تؤكد أن الاستثمار في مختلف مصادر المعرفة هو سر نجاح هذه الدول في النهوض باقتصاداتها لما لهذا الاستثمار من دور في تعزيز نهج الاقتصاد المعرفي الذي تعتبر الركيزة الأساسية للتنويع الاقتصادي وصولاً لتنمية مستدامة تحقق الرفاهية والاستقرار.

إن أهم التحديات التي تواجه المؤسسات العربية هي توفير عمالة المعرفة ورأس المال البشري الذي يُمكنها من تحويل أنشطتها من أنشطة تقليدية إلى أنشطة معرفية وابتكارية

وسنتناول أوضاع اقتصاد المعرفة في الدول العربية وفقاً لتقرير المعرفة العربي الذي يُصدَر بدعم ورعاية مشتركة من مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الاقليمي للدول العربية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويشتمل التقرير على مؤشر المعرفة العالمي (GKI) الذي يحاول قياس المعرفة كمفهوم واسع مرتبط بشكل جوهري بجميع جوانب الحياة البشرية الحديثة، ويتكون مؤشر GKI من سبعة ركائز، ستة منها مؤشرات قطاعية وهي : 1) التعليم ما قبل الجامعي، 2) التعليم والتدريب المهني التقني، 3) التعليم العالي، 4) البحث والتطوير والابتكار، 5) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، 6) الاقتصاد، بالإضافة إلى مؤشر سابع وهو البيئة العامة التمكينية.

الشكل رقم (2): قيم مؤشر المعرفة العالمي للدول العربية وبعض الدول الأخرى (2018)

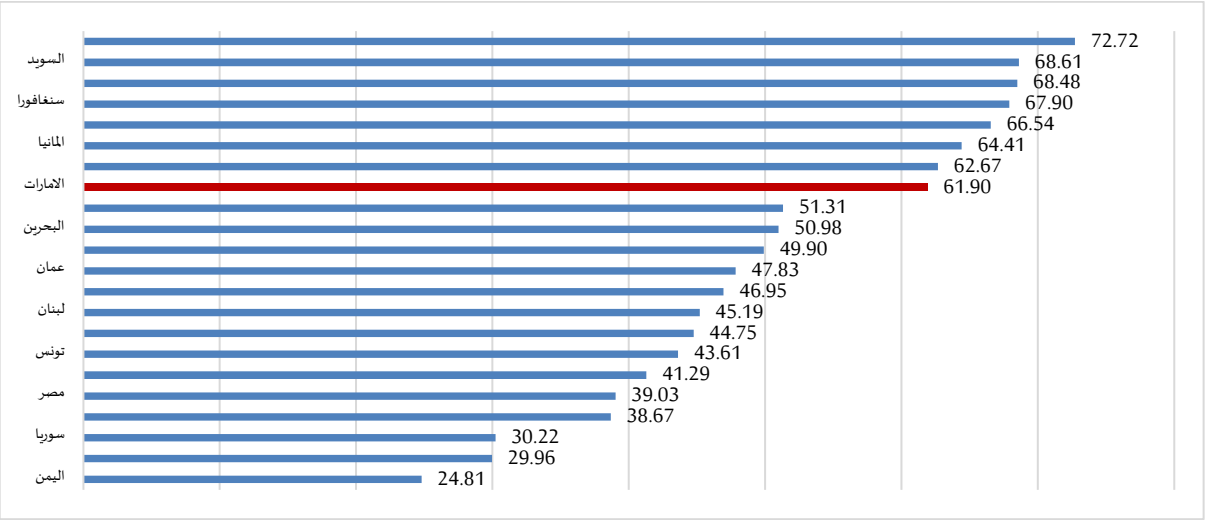

المصدر: تقرير المعرفة العربي (2018)

والشكل رقم (2)، يوضح مستوى أداء الدول العربية وفقاً لقيم مؤشر المعرفة العالمي للدول العربية وبعض الدول الأخرى (2018). ويتبيّن من الشكل، أن دول مجلس التعاون الخليجي هي أفضل أداء من مثيلاتها العربية ولكنها أقل من الدول المتقدمة وبعض الدول الآسيوية مثل سنغافورا.

مؤشرات التعليم والتدريب في الدول العربية

1- عمالة المعرفة في الدول العربية

إن أهم التحديات التي تواجه المؤسسات العربية هي توفير عمالة المعرفة ورأس المال البشري الذي يُمكنها من تحويل أنشطتها من أنشطة تقليدية إلى أنشطة معرفية وابتكارية. والجدول رقم (5)، يبين بعض مؤشرات توفر رأس المال البشري المتاحة للشركات في الدول العربية. وتعكس المؤشرات الواردة في هذا الجدول مستوى توفر التعليم الكمي والنوعي مقاساً بمؤشرات نسبة التسجيل في التعليم بعد الثانوي من جملة الطلاب وجودة نظام التعليم. ويعطي هذا الجدول ترتيب الدول العربية مقارنة بدول العالم الأخرى وفقاً لتقرير التنافسية العالمي لعام 2018. وقد بلغ متوسط نسبة التسجيل في التعليم بعد الثانوي في الدول العربية المشمولة بالجدول 32.5%. وعند مقارنة المؤشر الكمي للتعليم مع مؤشر جودة التعليم، يتبين أن كل الدول العربية المدرجة في الجدول فشلت في تحقيق ترتيب عالمي مرموق في المؤشرين معاً (باستثناء السعودية). فعلى سبيل المثال حققت كل من قطر والإمارات ولبنان ترتيب عالمي مرتفع في مؤشر الجودة فأحتلت المراتب: 5، 12، 18 على التوالي. وجاءت هذه الدول في ترتيب متأخر في مؤشر نسبة التسجيل في التعليم بعد الثانوي. وتمثل هذه المؤشرات تحدياً كبيراً للمؤسسات العربية في التحول لمؤسسات قائمة على اقتصاد المعرفة، فنقصان الجانب الكمي أو النوعي في التعليم يؤدي الى ضعف عمالة المعرفة بالمؤسسات العربية، وبالتالي بطء وتيرة التحول فيها.

وبلغت نسبة العمالة في الخدمات كثيفة المعرفة كنسبة من جملة القوى العاملة هذه النسبة 36.1% في الإمارات كأعلى دولة من الدول المشمولة في الجدول رقم (5) ونسبة 6.8% في المغرب كأدنى نسبة. وتتراوح نسبة الشركات التي توفر تدريب رسمي كنسبة من جملة الشركات العاملة بين 28.9% في تونس ونسبة 3.4% في الأردن من الدول التي توفرت بياناتها وفقاً لتقرير الابتكار العالمي لعام 2017. وتوضح هذه البيانات الحاجة إلى زيادة كمية وجودة العاملين بالمجالات المعرفية لتوفير العمالة المعرفية الكافية لنقل الشركات إلى شركات معرفية.

الجدول رقم (5) :مؤشرات التعليم والتدريب في الدول العربية

	نسبة التسجيل في التعليم بعد الثانوي		مستوى جودة نظام التعليم		نسبة العمالة في الخدمات كثيفة المعرفة		نسبة الشركات التي توفر تدريب رسمي	
	النسبة	الترتيب العالمي	العلامات (1-7)	الترتيب العالمي	النسبة من القوى العاملة	الترتيب العالمي	النسبة من جملة الشركات العاملة	الترتيب العالمي
الجزائر	36.9	74	3.2	97	10.0	95	17.3	83
البحرين	43.3	68	4.6	24	20.9	71	0.0	0
مصر	36.2	76	2.5	130	33.9	40	5.2	91
الأردن	44.9	64	4.2	43	0.0	0	3.4	92
الكويت	27	87	3.3	89	0.0	0	0.0	0
لبنان	38.5	73	5	18	31.8	45	26.6	58
موريتانيا	5.3	124	1.9	137				
المغرب	28.1	85	2.7	120	6.8	99	26.3	59
عمان	50.5	57	3.6	75	0.0	0	0.0	0
قطر	14	105	5.6	5	16.1	84	0.0	0
السعودية	63.1	40	4.3	41	27.3	52	0.0	0
تونس	34.6	79	3.1	103	21.0	70	28.9	53
الامارات	22	94	5.3	12	36.1	33	0.0	0
اليمن	10	114	2.3	133	15.0	87	14.3	86

المصدر: تقرير التنافسية 2018، تقرير الابتكار العالمي 2017

2- الجاهزية التكنولوجية في الدول العربية

يمكن قياس الجاهزية التكنولوجية في الدول العربية من خلال مؤشر الجاهزية التكنولوجية Technology Readiness Index (WEF) والذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) ويحتوي على عدة مؤشرات فرعية تتعلق بمستوى تبني الدول المختلفة للتكنولوجيا والتي تقاس من خلال تقييم مدى تواجد أحدث التكنولوجيا العالمية بالدولة، ومقدرة الشركات على امتصاص التكنولوجيا وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا ومستوى استخدام تكنولوجيا الاتصالات والانترنت في الدولة. وقد تمكّنت دول مجلس التعاون الخليجي من تحقيق مراتب عالمية عالية في هذا المؤشر مما يشير إمكانية حدوث

تحول إنتاجي تكنولوجي في هذه الدول. وفي الجانب الآخر تأخرت بعض الدول العربية في هذا المؤشـــر عالمياً مما يدل على ضعف إمكاناتها التكنولوجية (انظر الجدول رقم (6)).

الجدول رقم (6): مؤشر الجاهزية التكنولوجية في الدول العربية

الدولة	تقرير 2014-2015 (144 دولة)	تقرير 2015-2016 (140 دولة)	تقرير 2017-2018 (137 دولة)
قطر	16	14	25
الإمارات	12	17	17
السعودية	24	25	30
الكويت	40	34	52
البحرين	44	39	44
عُمان	46	62	62
الأردن	64	64	65
المغرب	72	72	71
الجزائر	79	87	86
تونس	87	92	95
لبنان	113	101	105
مصر	119	116	100
ليبيا	126	*	*
موريتانيا	141	138	*
اليمن	142	*	137

المصدر: قاعدة بيانات تقرير التنافسية

رابعاً: سياسات واستراتيجيات الاستثمار في اقتصاد المعرفة

1.4. سياسات الاستثمار في اقتصاد المعرفة

مما ســبق، تؤكد الحقائق الماثلة أمام الدول العربية ضــرورة إعادة النظر في النموذج الاقتصــادي القائم على القطاعات التقليدية، والتركيز على أنماط نمو جديدة وسياسات اقتصادية تهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستثمار في ركائز اقتصاد المعرفة. وبالتأكيد هذه مهمة غير سهلة وطويلة الأمد كونها تخص أغلب الجوانب الاقتصــادية، وتتطلّب تظافر جهود القطاعين العام والخاص. ويتطلّب ذلك إرادة سياسية، وعملية تخطيطية علمية (تخطيط استراتيجي)، وحوكمة جيدة من خلال تواجد مؤسسات حكومية قادرة على الإدارة الجيدة والناجحة لهذه العملية.

الاستثمار كاستراتيجية اقتصادية يتطلب أولاً وجود إطار مؤسساتي جيّد، يضم كل المؤسسات والقطاعات المعنية لتحديد الاحتياجات والإمكانيات المتاحة ولترتيب الأولويات. إلى جانب، قيام جهة أو مؤسسة عليا بالتنسيق لتحديد التوجهات والسياسات للحد من تشابك الاختصاصات وتفادي الازدواجية، ومن خلال الاطلاع على نتائج بعض الدول العربية في تقرير ســهولة الاعمال يتضح أن، أهمية إجراء

الإصلاحات اللازمة في مجال ممارسة الاعمال وتسريع وتيرتها، لخلق المزيد من الشركات، ولتشجيع المؤسسات القائمة على المزيد من الاستثمار بالخصوص في قطاعات جديدة. إلى جانب إجراء الإصلاحات تهم بالخصوص، " الحصول على الائتمان"، و" التجارة عبر الحدود"، و" تسجيل الممتلكات، وغيرها. إلى جانب ذلك، أهمية منح أفضليات استثنائية، لتشجيع التنويع الاقتصادي في بعض القطاعات، على مستوى عدد الإجراءات والمستندات، والتكلفة، والوقت اللازم فيما يخص أنشطة الاعمال التي تدخل في إطار دورة حياة المقاولات.

تؤكد الحقائق الماثلة أمام الدول العربية ضرورة إعادة النظر في النموذج الاقتصادي القائم على القطاعات التقليدية، والتركيز على أنماط نمو جديدة وسياسات اقتصادية تهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستثمار في ركائز اقتصاد المعرفة.

وبالتالي، فإن سياسات الاستثمار ينبغي أن تركز على:

1- **تشجيع الاستثمار في قطاع العلوم والتكنولوجيا والتعليم والتدريب**، وهذا يتطلب إنتاج سلع وخدمات متنوعة وذات قيمة مضافة توفّر عمالة ذات مستوى معيّن من التعلّيم والتدريب خاصة في قطاع العلوم والتكنولوجيا. وكذلك جودة ونوعية التعليم والتدريب تساهم في زيادة كفاءة العاملين وقدرتهم على الابداع والتكيف بسرعة مع التطورات الاقتصادية للرفع من القدرة الابتكارية.

2- **الاهتمام بقضية أهداف أهداف التنمية المستدامة** يتطلّب على وجه الخصوص رفع جودة النظام التعليمي، وتحسين معدلات القيد في المراحل الثانوية والعليا، والاستثمار في اكتساب المعرفة التقنية والتكنولوجية، وتشجيع البحث العلمي في الجامعات والمعاهد، وتخصيصه المزيد من الإنفاق وهيكلة ميزانيات الإنفاق التعليمي لرفع مستوى كفاءة الإنفاق على التعليم.

3- **اقتصاد كلي سليم**، أي استقرار الاقتصاد الكلي من المحددات المهمة لأي تنويع وتطوّر اقتصادي: يُساعد الشركات على اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة. وفعالية السياسات السليمة تظهر من خلال تحقيق معدلات نمو كبيرة، وتحسين الإنتاجية في مختلف القطاعات خاصة الصناعة، وتوازن الميزانية الحكومية، واستقرار الأسعار، وتحسين معدل الادخار الوطني لتمويل الاستثمار، ...

4- **على مستوى السياسة المالية**، لا بد من منح أفضليات ضريبية للقطاعات التي تدخل في إطار تشجيع التنوع الاقتصادي: إدارة ضريبية فعّالة تعمل بالخصوص على تشجيع بعض القطاعات الإنتاجية، بحيث تشجع ذات الأولوية، كالصناعة التحويلية، أو تزيد في نسبة الضرائب في القطاعات غير ذات أولوية. وضرورة تخصيص بعض الموارد المالية لدعم التنويع الاقتصادي.

5- **تشجيع الإنفاق الرأسمالي وتحديد أولوياته:** تقليص الإنفاق الرأسمالي، على حساب الإنفاق الجاري، من شأنه التأثير سلباً على التنافسية والتنويع الاقتصادي، على وجه الخصوص إذا شمل التخفيض مجالات البنية التحتية، والتعليم، والصحة. وبالتالي أهمية تحديد الأوليات بتوجيه الإنفاق الرأسمالي نحو القطاعات المهمة في استراتيجية التنوع الاقتصادي (التعليم، البحث العلمي، معاهد التكنولوجيا).

6- على مستوى السياسة النقدية، وبالموازاة مع السياسة المالية، وبهدف المساهمة في خلق بيئة اقتصادية مشجّعة للاستثمار وللتنويع الاقتصادي، لابد من نهج سياسة نقدية ومالية سليمة تهدف إلى تشجيع الادخاروتوفير المعروض النقدي اللازم لتمويل الاستثمار.

7- سياسة تجارية خارجية منفتحة: الانفتاح التجاري على العالم بطريقة تدريجية وعقلانية ورفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية يساهم في تنويع الصادرات على مختلف الأسواق الدولية. والانضمام العقلاني، في إطار اتفاقيات شراكة، إلى مناطق خاصة بالتبادل الحر يفتح الأسواق الداخلية أمام المنافسة الجانبية، مما يشجع الشركات المحلية على الرفع من مستوى المنافسة، وتنويع المنتجات.

الاستثمار كاستراتيجية اقتصادية يتطلب أولاً وجود إطار مؤسساتي جيّد، يضم كل المؤسسات والقطاعات المعنية لتحديد الاحتياجات والإمكانيات المتاحة ولترتيب الأولويات. إلى جانب، قيام جهة أو مؤسسة عليا بالتنسيق لتحديد التوجهات والسياسات للحد من تشابك الاختصاصات وتفادي الازدواجية.

ومن خلال القراءة الأولية لواقع اقتصاد المعرفة في الدول العربية، ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يفضل التركيز على عدد من مجالات الاستثمار الموضحة في الشكل رقم (3).

الشكل رقم (3): أهم مجالات الاستثمار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

إن سياسات الاستثمار ينبغي أن تركز على تشجيع الاستثمار في قطاع العلوم والتكنولوجيا والتعليم والتدريب، والاهتمام بقضية أهداف أهداف التنمية المستدامة، واقتصاد كلي سليم، وسياسة مالية ونقدية متوازنة، و تشجيع الإنفاق الرأسمالي وتحديد أولوياته و سياسة تجارية خارجية منفتحة.

2.4 استراتيجيات الاستثمار في اقتصاد المعرفة

يتضح من خلال العرض السابق، أن التوجه السليم لمواجهة كل التحديات والمخاطر التي تواجه اقتصاديات الدول العربية، تتطلب نهج تنموي جديد ذو كفاءة وفاعلية ينسجم مع الرؤى الاستراتيجية للدول العربية، بحيث يعتمد هذا النهج على مجموعة من المحاور الاستراتيجية المستخلصة من الاستراتيجيات العالمية التي يمكن تطويعها، والموضحة في الشكل رقم (4).

الشكل رقم (4): أهم محاور استراتيجيات الاستثمار الداعمة لاقتصاد المعرفة

الاستراتيجية الأولى: تهيئة المناخ العام وتشجيع الاستثمار. وتعني إن تأييد الإدارات السياسية لهذه الاستراتيجية كأولوية قومية قصوى هو شرط ضروري لإنجاحها حيث تقوم الحكومات بتوفير المناخ والدافع لنمو هذه الصناعات من خلال التشريعات والقوانين المحفزة للاستثمار وكذلك توفير البنية التحتية الملائمة بينما يتحمل القطاع الخاص في الأساس مهمة نقل المعرفة والتقنية وتشغيل العمالة والنهوض بالاقتصاد. وكذلك فإن العبء الأكبر لنهضة هذه الصناعات بالعالم أجمع يقع على عاتق شركات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة مما يجعل الاهتمام بها ودعمها واجب أساسي للاستراتيجية وصولاً إلى التنمية الصناعية المنشودة.

الاستراتيجية الثانية هي تهيئه البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات المعتمدة على تقنيات النانو. إن الإطار الذي يدعم الجهود المبذولة من بعض الدول العربية كأساس لما تصل إليه من نتائج يتطلب الإعداد المسبق وتهيئة البنية التحتية اللازمة للاتصالات وتقنية المعلومات مع وضع آلية لاستمرار تدفق الاستثمارات العامة والخاصة لتحديث تلك البنية وخاصة شبكات الاتصالات وتخفيض تكلفة الاستخدام في نقل المعلومات، الأمر الذي يتطلب وضع خطط لرفع معدل انتشار خطوط الهاتف مع التوسع في استخدام تقنيات الشبكة الذكية وتسهيلات خدمات الاتصال.

الاستراتيجية الثالثة هي تنمية الموارد البشرية، حيث أن الاستثمار في الموارد البشرية العلمية العربية من أهم الركائز لتحقيق التقدم والانطلاقة التقنية ويشمل ذلك التعليم والتدريب والبحث العلمي وصقل المهارات التي يحتاج إليها الإنتاج والتصدير والتسويق للمنتجات والخدمات المعتمدة على تقنيات النانو. وتمثل القوى البشرية المدربة أهم العوامل في بدء استراتيجية المعرفة التقنية واستمرارها وذلك بما تمثله هذه القوى من طاقات منتجة ومستخدمة للتقنيات المتقدمة والمعلومات. ومن ثم فإن إعداد وتنفيذ خطط مكثفة وعاجلة

للتنمية البشرية في التعليم والتأهيل والتدريب المستمرعلى التقنيات المتقدمة يعد أساسًا لا غنى عنه لإنجاح عملية التنفيذ لهذه الاستراتيجية.

الاستراتيجية الرابعة هي توسيع قاعدة قطاع أعمال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. ويقع عبء تنفيذ هذا الاستراتيجية أساسًا على إسهامات القطاع الخاص من خلال الشركات الجديدة المنشأة، وحجم إنتاج هذه الشركات ومدى جودة منتجاتها وقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية وكذلك حجم العمالة الجديدة التي توفرها هذه الشركات، مع الأخذ في الحسبان أنه يجب ألا يقتصر هذا الأمر على الشركات الصغيرة والمتوسطة ولكن يجب إنشاء شركات عملاقة مثل شركة لإدارة مناطق الصناعات التقنية أو شركة لتسويق البرمجيات والمنتجات النانوية وخدمات شركات البرمجة بغرض التصديروكذلك شركة للتسويق الخارجي للمنتجات التقنية الأخرى.

الاستراتيجية الخامسة هي تنمية الأسواق المحلية وأسواق التصدير. إن تنشيط أسواق التصدير لمنتجات الصناعات المعرفية يحتاج إلى قاعدة قوية تتمثل في وجود أسواق محلية نشطة لهذه المنتجات. وهنا يجب الاعتراف بأن آليات السوق وحدها لا تكفي كبيئة ملائمة لتنشئة هذه الصناعات المعرفية وتنميتها ما لم يتم التأثيرفي هذه الآليات وتوجيهها بوعي وإدراك. لذا فمن الدروس المستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا في هذا المجال كالولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة والسويد والتي وصل دورالصناعات المعرفية فى عملية النموالاستثماروتحديث الصناعة ما بين 50% المائة و60% من مدخلات جميع النواتج الصناعية والتكنولوجية، وذلك من خلال قيام الحكومات بدورأساسي لتبني مشاريع تقنية متطورة تقوم بتنشيط الأسواق المحلية لهذه المنتجات شريطة أن تكون لها قيمة كبيرة في تحسين أداء مؤسسات الدولة.

أخيراً، تتمثل الاستراتيجية السادسة في توسيع مجالات البحث التطبيقي والتطويرونقل التقنية. إن من أهم عناصرالتقنية المعلوماتية هو دعم حركة البحث التطبيقي ونقل التقنية إلى البلدان العربيةموهنونخمزة ولا يمكن لهذه الاستراتيجية أن تحقق النجاح المأمول دون تنشيط ودعم الإنتاج الفكري مع تشجيع الابتكاروالأفكارالجديدة والحاضنات التكنولوجية في إطاريدعم الأفكارالجديدة. وفي ضوء ما تشهده تقنيات النانو من تطورهائل على المستوى العالمي وتنامي الاهتمام بالبحث والتطويرفي هذا المجال الحيوي الذي يعد قاطرة البحث العلمي والتطوير، فإن بناء قاعدة صناعية خليجية قائمة على تكنولوجيا (تقنيات) النانو، سيؤدي إلى نهوض وتقدم للصناعات العربية، ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة للاقتصادات العربية.

تتمثل أهم محاور استراتيجيات الاستثمار الداعمة لاقتصاد المعرفة في تهيئة المناخ العام وتشجيع الاستثمار، وتهيئه البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات، وتنمية الموارد البشرية، إلى جانب توسيع قاعدة قطاع أعمال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتنمية الأسواق المحلية وأسواق التصدير، وتوسيع مجالات البحث التطبيقي والتطويرونقل التقنية.

المراجع العربية

أبحاث البنك الدولي (2009)، بناء اقتصاديات المعرفة: استراتيجيات تنموية متقدمة، ترجمة محمد أمين مخيمر وموسى أبو طه، دار الكتاب الجامعي، العين.

ابراهيم، السعيد. (2012). ادارة المكتبات الجامعية في ضوء اتجاهات الادارة المعاصرة. (ط.2). القاهرة. المجموعة العربية للتدريب والنشر.

أيمن، أحمد عماد الدين أحمد (2007). أثر الإفصاح عن رأس المال الفكري على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، القاهرة، 2007 (بتصرف).

باطويح، محمد (2012). رأس المال الفكري: المفهوم والمردود، مجلة الاقتصاد الكويتي، غرفة تجارة وصناعة الكويت.

باطويح، محمد (2016). البرنامج التدريبي. اقتصاد المعرفة ورأس المال البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

باطويح، محمد؛ بانقا، علم الدين (2018). تطوير المؤسسات العربية من منظور اقتصاد المعرفة، دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، 2018.

تقرير التنمية البشرية 2018، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تقرير المعرفة العربي للعام 2014: الشباب وتوطين المعرفة، صادر عن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تقرير المعرفة العربي للعام 2018: صادر عن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

جامعة كورنيل والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، تقرير الابتكار العالمي 2017.

خضري، محمد (2012). متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الرابع "إدارة المعرفة في العالم العربي"، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن.

صندوق النقد العربي (2014). التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

عبد الخالق فاروق (2005). اقتصـــاد المعرفة في العالم العربي مشـــكلاته ... وأفق تطوره، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى.

فرنانديز، إ. (2014). إدارة المعرفة: النظم والعمليات (د. محمد وهبي، مترجم). الرياض: الادارة العامة للطباعة والنشر بمعهد الادارة العامة.

فريد، بلفوم (2013). إنتاج ومشـاركة المعرفة في المؤسـسـة: الرهان الجديد لإدارة الموارد البشـرية. رسـالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.

متولي، عصـام الدين محمد؛ وأحمد، صـلاح الدين؛ أيمن أحمد عماد الدين أحمد (2010). مفهوم ونماذج القياس المحاسبي لرأس المال الفكر، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2010.

محمد عواد الزيادات (2000)، اتجاهات معاصـرة في إدارة المعرفة، دار الصـفاء للنشـر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ص: 238-239.

المعهد العربي للتخطيط (2013). تقرير التنمية العربية، الكويت، العدد الأول.

المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية 2018.

المنتدى الأول لمجتمع المعرفة (2014)، مجلة المعرفة، وزارة التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية.

منتدى الموارد البشرية، 2016.

منظمة الخليج للاسـتشـارات الصـناعية (2012)، إسـهام منظمة الخليج للاسـتشـارات الصـناعية في التحول نحو الصـناعات المعرفية ومدى جاهزية دول المجلس، ورشـة عمل ــ مفاهيم اقتصـاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليجي وتطبيقاته وتحدياته 10و11 أكتوبر 2012.

موقع المعرفة من أجل التنمية، البنك الدولي، 2016.

موقع المنتدى الاقتصادي العالمي، 2016.

ياسـين، سـعد غالب (1998). ملخص كتاب: الإدارة الاسـتراتيجية، تلخيص: ربحي عبد القادر الجديلي، عمّان، دار اليازوري للنشر، ط 1.

المراجع الأجنبية

Danish Trade and industry Development Council, 1997," intellectual Capital Accounts Reporting and Managing intellectual capital", p. 38.

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الأدوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الأرقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الأسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الأزمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس الثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس الثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الأربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد الأربعون
مؤسسات والتنمية	د. عماد الإمام	الثاني الأربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الأربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الأربعون

الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الأربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الأربعون
أدوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الأربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الأربعون
الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الأداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. أحمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات	د. علي عبدالقادر علي	الستون
الإنتاجية وقياسها	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
نوعية المؤسسات والأداء التنموي	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. حسن الحاج	الثالث والستون
تقييم برامج الاصلاح الاقتصادي	د. علي عبد القادر علي	الرابع والستون
حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية	د. رياض بن جليلي	الخامس والستون
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والستون
اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات	أ. عادل عبدالعظيم	السابع والستون
اقتصاديات التعليم	د. عدنان وديع	الثامن والستون
إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة	د. أحمد الكواز	التاسع والستون
مؤشرات قياس الفساد الإداري	د. علي عبدالقادر علي	السبعون
السياسات التنموية	د. أحمد الكواز	الواحد والسبعون
تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية	د. رياض بن جليلي	الثاني والسبعون
التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	د. أحمد الكواز	الثالث والسبعون
قياس التحوّل الهيكلي	أ. ربيع نصر	الرابع والسبعون
المؤشرات المركبة	د. بلقاسم العباس	الخامس والسبعون
التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والسبعون
برامج الإصلاح المؤسسي	د. رياض بن جليلي	السابع والسبعون
المساعدات الخارجية من أجل التنمية	د. بلقاسم العباس	الثامن والسبعون
قياس معدلات العائد على التعليم	د. علي عبدالقادر علي	التاسع والسبعون
خصائص أسواق الأسهم العربية	د.إبراهيم أونور	الثمانون
التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي	د.أحمد الكواز	الواحد والثمانون
النمو الاقتصادي المحابي للفقراء	د.علي عبدالقادر علي	الثاني والثمانون
سياسات تطوير القدرة التنافسية	د. رياض بن جليلي	الثالث والثمانون
عرض العمل والسياسات الاقتصادية	د. وشاح رزاق	الرابع والثمانون
دور القطاع التمويلي في التنمية	د. وليد عبد مولاه	الخامس والثمانون
تطور أسواق المال والتنمية	د. إبراهيم أونور	السادس والثمانون
بطالة الشباب	د. وليد عبد مولاه	السابع والثمانون
الاستثمارات البينية العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والثمانون

فعالية أسواق الأسهم العربية	د. إبراهيم أونور	التاسع والثمانون
المسئولية الاجتماعية للشركات	د. حسين الأسرج	التسعون
البنية الجزئية لأسواق الأوراق المالية	د. وليد عبد مولاه	الواحد والتسعون
مناطق التجارة الحرة	د. أحمد الكواز	الثاني والتسعون
تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والتحديات	د. رياض بن جليلي	الثالث والتسعون
تذبذب أسواق الأوراق المالية	د. إبراهيم أونور	الرابع والتسعون
الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي	د. محمد أبو السعود	الخامس والتسعون
مؤشرات النظم التعليمية	د. رياض بن جليلي	السادس والتسعون
نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة	د. وليد عبد مولاه	السابع والتسعون
حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والتسعون
تمكين المرأة من أجل التنمية	د. رياض بن جليلي	التاسع والتسعون
الأطر الرقابية لأسواق الأسهم العربية	د. إبراهيم أونور	المائة
نظام الحسابات القومية لعام 2008	د. أحمد الكواز	المائة وواحد
تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية	د. بلقاسم العباس	المائة واثنان
الطبقة الوسطى في الدول العربية	د. علي عبدالقادر علي	المائة وثلاثة
كفاءة البنوك العربية	د. وليد عبدمولاه	المائة وأربعة
إدارة المخاطر في الأسواق المالية	د. إبراهيم أونور	المائة وخمسة
السياسات المالية المحابية للفقراء	د. وليد عبدمولاه	المائة وستة
السياسات الاقتصادية الهيكلية	د. أحمد الكواز	المائة وسبعة
خبرات التخطيط التنموي في دول مجلس التعاون الخليجي	د. رياض بن جليلي	المائة وثمانية
تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية	د. بلقاسم العباس	المائة وتسعة
سياسات العدالة الاجتماعية	د. وليد عبدمولاه	المائة وعشرة
السياسات الصناعية في ظل العولمة	د. بلقاسم العباس	المائة والحادي عشر
ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك المركزية	د. وشاح رزاق	المائة والثاني عشر
التخطيط والتنمية في الدول العربية	د. حسين الطلافحة	المائة والثالث عشر
التخطيط الاستراتيجي للتنمية	د. وليد عبدمولاه	المائة والرابع عشر
سياسات التنافسية	أ. صالح العصفور	المائة والخامس عشر
منهجية تقارير المؤسسات الدولية في تصنيف الدول حسب بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية: بين الواقعية والمبالغة	د. محمد أمين لزعر	المائة والسادس عشر
شراكة القطاعين العام والخاص كمطلب تنموي	أ. بلال حموري	المائة والسابع عشر
الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية	د. أحمد الكواز	المائة والثامن عشر
اللامركزية وإدارة المحليات: تجارب عربية ودولية	د. محمد عمر باطويح	المائة والتاسع عشر
حدود السياسات الاقتصادية	د. أحمد الكواز	المائة والعشرون
التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي	د. محمد أمين لزعر	المائة والواحد والعشرون
الدعم الفني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والثاني والعشرون
التدريب وبناء السلوك المهني	د. فهد الفضالة	المائة والثالث والعشرون
المخاطر الاجتماعية	د. فيصل حمد المناور	المائة والرابع والعشرون
خرائط فرص الاستثمار والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والخامس والعشرون
رأس المال غير المادي ودوره في التنمية الاقتصادية: حالة الدول العربية	د. وليد عبدمولاه	المائة والسادس والعشرون

الاقتصاد الأخضر وتحديات التشغيل في الدول العربية	د. نواف أبو شمالة	المائة والثامن والعشرون
النمو الشامل	د. أحمد الكواز	المائة والتاسع والعشرون
تقييم أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	د.نواف أبو شمالة	المائة والثلاثون
تطوير تمويل التنمية	د. أحمد الكواز	المائة والواحد والثلاثون
البنوك التجارية وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والثاني والثلاثون
تمكين المرأة العربية في المجال التنموي	د. فيصل المناور	المائة والثالث والثلاثون
حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والرابع والثلاثون
الدول العربية وتنويع الصادرات	د. محمد أمين لزعر	المائة والخامس والثلاثون
الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والسادس والثلاثون
برامج ضمان القروض وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والسابع والثلاثون
من الأهداف التنموية للألفية إلى خطة التنمية المستدامة 2030: التقييم والمستجدات	أ.د. حسين الطلافحه أ. عمر ملاعب	المائة والثامن والثلاثون
السياسات الصناعية الحديثة في تجارب الدول المتقدمة والناشئة	د. نواف أبو شماله	المائة والتاسع والثلاثون
الجدارة في العمل	د. فهد الفضالة	المائة والأربعون
التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة	د. محمد باطويح	المائة والواحد والأربعون
التخطيط الاستراتيجي واستخدام بطاقات الأداء المتوازن في بناء ثقافة التميز في المؤسسات العامة	د. عوني الرشود	المائة والثاني والأربعون
المؤسسات التمويلية غير المصرفية وتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والثالث والأربعون
تطور مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل خلال الفترة (1960-2017)	د.علم الدين بانقا	المائة والرابع والأربعون
العمل التطوعي والتنمية	د. فيصل المناور أ. عبدالله بوعجيلة	المائة والخامس والأربعون
مرتكزات ومحددات اختيار الموقع للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والسادس والأربعون
تقييم الأثر البيئي للمشروعات التنموية	أ. عبدالله بوعجيلة	المائة والسابع والأربعون
استراتيجيات وسياسات الاستثمار في اقتصاد المعرفة في الدول العربية	د. محمد باطويح د. علم الدين بانقا	المائة والثامن والأربعون

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm

المعهد العربي للتخطيط

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

: (965)24843130 24844061 : (965)24842935

: api@api.org.kw - www.arab-api.org

تابعونا: